الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

اللهمَّ اهدنا إلى إسلام الأتراك السياسي

شاكر النابلسي
كاتب اردني - امريكا

لا أحد ينكر أن الشأن التركي عامة هو شغل شاغل للعرب. فلا غرو إذن أن ينشغل العرب بالنجاح الكبير الذي حققه "حزب العدالة والتنمية" مؤخراً. وكما قال عمر قدور، فإنا سنرى نسبة ساحقة من التعاطف مع "حزب العدالة والتنمية"، برغم اختلاف المنابر الإعلامية، واختلاف مشاربها، وغاياتها. وبدا "حزب العدالة والتنمية" في منظور الإسلامويين عامة، وكأنه ينتقم للعرب من أتاتوركية بغيضة لهم، هذا من الناحية القومية. أما من الناحية الدينية فالأمر أكثر وضوحاً ومنطقية، إذ يتوسل الإسلامويون في العالم العربي عودة تركيا إلى هويتها الإسلامية.

ظاهرة سياسية جديرة بالدرس العربي

نجاح حزب إسلامي/علماني في بلد إسلامي علماني حداثي، في دورتين انتخابيتين نزيهتين كحزب "العدالة والتنمية" التركي، وكذلك نجاح واحد من قادته كعبد الله غول في انتخابات رئاسة الجمهورية، واعتبار زوجته المحجبة "خير النساء" سيدة تركيا الأولى، يعتبر ظاهرة سياسية وثقافية كبيرة ليس للأتراك فحسب، ولكن لنا نحن العرب، ومدعاة لدراسة هذه الحالة الإسلامية التركية ومحاولة من قبلنا، والاستفادة منها، للخروج من هذا التخبط الديني المذهبي والطائفي، الذي نحن فيه الآن، والذي نحترق بناره، ونتعذب بآثاره.

لكن هذا كله، يتم بمراقبة الجيش وكبار ضباطه، كحرّاس على الواقعية العلمانية في تركيا، حيث ينص ميثاق الجيش التركي على أنه حامي حمى دولة تركيا العلمانية. ولذا قام الجيش (الوصي على تركة أتاتورك) على مدى الأربعين عاماً الماضية بثلاثة انقلابات أطاحت بحكومات مدنية، يشك في علمانيتها. والمؤسسة العسكرية تؤكد دائماً استمرار تمترسها خلف العلمانية في مواجهة أحزاب المعارضة، لا سيما الأحزاب الدينية، وإن كانت تلك الأحزاب قد اضطرت لتغيير برامجها لأغراض يقال إنها تكتيكية.

الإسلاميون الجُدد

لنتأمل تاريخ هذا الحزب.. "حزب العدالة والتنمية"، ولماذا سُمي بهذا الاسم ولم يطلق عليه حزب "العدالة الإسلامية" مثلاً، أو حزب "التنمية الإسلامية" مثلاً، أو لم تلحق كلمة "الإسلامية" في آخر اسمه الحالي كأن يقال مثلاً: "حزب العدالة والتنمية الإسلامية".. الخ؟

من دون أي إسراف في التاريخ، نقول إن "حزب العدالة والتنمية" تم تشكيله من النواب المنشقين من "حزب الفضيلة الإسلامي" الذي تم حلّه بقرار صدر من محكمة الدستور التركية في ٢٠٠١، وكانوا يمثلون جناح المجددين في "حزب الفضيلة". وانتخب رجب طيب أردوغان عمدة إسطنبول السابق، وأحد البارزين في الحركة السياسية الإسلامية في تركيا أول زعيم للحزب. ويعتبر "حزب العدالة والتنمية" الحزب ١٩٣ ضمن الأحزاب السياسية التي دخلت الحياة السياسية التركية. وقد استطاع هذا الحزب بذكاء معرفي وسياسي شديد، أن يتجنب أخطاء الأحزاب الدينية التركية السابقة، وكذلك أخطاء و"مطبات" الأحزاب الدينية السياسية العربية. وأن يتفادى سخط المؤسسة العسكرية الحامية للعلمانية برغم مخاوفها منه، ويرضي الشارع الديني التركي بقطعة قماش، هي حجاب زوجة الرئيس عبد الله غول.

الديمقراطية هي الحل

يُشكّل هذا "حزب العدالة والتنمية" الاعتدال الإسلامي السياسي الواقعي التركي المقبول من الغرب والمجتمع الدولي. والاعتدال الذي نعنيه هنا، أن هذا الحزب برغم أنه يستخدم في أدبياته السياسية مفردات القاموس السياسي الإسلامي ولكنه لا تطبيقها على الواقع التركي المعيش. والغاية من استخدام هذه المفردات تشغيل الماكينة الانتخابية بعناية لجذب أكبر عدد من المناصرين والمؤيدين للحزب في الانتخابات.

إلا أن هذا الحزب لم يقع في "المطبّ" الذي وقع فيه الإخوان المسلمون، وحركة حماس، وحزب التحرير الإسلامي، وحزب "النهضة" التونسي، وغيرها من الأحزاب السياسية الدينية، نتيجة لرفعهم شعارات سياسية دينية رومانسية، لا دلالات واقعية لها، ولا تفيد غير تنويم الشعوب في العسل، وتخديرهم، وكسب معارك انتخابية زائفة، ومنها:

١- عدم رفع شعار رومانسي فارغ من المضمون السياسي كالشعار الذي اخترعه الإخوان المسلمون: "الإسلام هو الحل"، وكما تفعل معظم الأحزاب السياسية الدينية العربية السابقة، إضافة إلى "حزب العدالة والتنمية" المغربي الذي يتمسح بـ "حزب العدالة والتنمية" ويقلده تقليداً قردوياً. ولكن "حزب العدالة والتنمية" الأصلي التركي، تبنى بدلاً من ذلك شعاراً واقعياً حداثياً هو: "الديمقراطية هي الحل".

٢- لا يرفع "حزب العدالة والتنمية" أي شعار ديني تقليدي غامض، ومبهم، ومستورد من قرون طويلة فاتت، وانقضت. فهو أقرب إلى العلمانية الأتاتوركية منه إلى فكر الإخوان المسلمين، وخاصة فكر سيد قطب التدميري العدمي. وبرغم هذا، فإن كبار ضباط الجيش التركي رفضوا انتخاب عبد الله غول رئيساً جديداً للجمهورية التركية، كما رفضوا مصافحته في حفل التنصيب، نتيجة لاشتمامهم رائحة كريهة، تزكم أنف الزعيم كمال أتاتورك في قبره. كما أن "حزب الشعب الجمهوري" العلماني الصرف، غير راضٍ عن علمانية "حزب العدالة والتنمية" الثعالبية هذه، كما قال محمد آلتان الأب الروحي لـ "حزب الشعب الجمهوري".

٣- يرفع "حزب العدالة والتنمية" شعار الحريات الدينية والفكرية والثقافية، والانفتاح على العالم. ويبني سياسته على التسامح والحوار. ولا يقسّم العالم إلى "دار حرب" و"دار سلام". ولا يسعى إلى الولاء من المسلمين فقط، والبراء من دون المسلمين. ولا يقف فقهاؤه على منابر المساجد، يدعون بالخسران والكفران على من هم من دون المسلمين، كما يفعل مسلمو العرب، وفقهاؤهم، وزعماء الأحزاب الدينية السياسية.

٤- لا يضمر هذا الحزب عداءً للغرب، ولا يسعى إلى تكفيره، كما تفعل باقي الأحزاب السياسية الدينية العربية. بل إن "حزب العدالة والتنمية"، ينادي بضرورة تطبيق الإصلاحات الهادفة إلى تلبية معايير الاتحاد الأوروبي. وتأييد إقرار الاتحاد الجمركي، ومسيرة عضوية "الاتحاد الأوروبي" التي من شأنها –فيما لو تحققت – التقليل من سيطرة العسكرتاريا التركية على الحياة السياسية التركية. وكل هذا من أجل تحقيق حلم تركيا بالانضمام إلى "الاتحاد الأوروبي" بكافة الوسائل، ملبياً شروط "الاتحاد الأوروبي" التي تخالف في بعض جوانبها الشرع الإسلامي التقليدي، وتُغضب معظم الإسلامويين العرب، وهنا تكمن تلافيف العلمانية الحقيقية، في نسيج "حزب العدالة والتنمية" السياسي. كما تكمن حقيقة الإسلام السياسي التركي، الذي نحن العرب بأمس الحاجة إلى فهمه وهضمه وتطبيقه، بدلاً من هذا التيه والضياع، الذي نحن فيه الآن. وللحديث صلة.

كتاب مثير للجدل حول بيت الحكمة

فؤاد يوسف قزانجي
استاذ في التاريخ والمعلومات

الى ذروتها في عهد الخليفة عبد الله المأمون، وفي اعتقادنا أن حركة الترجمة العربية وجدت موئلاً عظيماً لها في "بيت الحكمة" العباسي، وأنه لولاه لما تحقق هذا النتاج الضخم من مئات المؤلفات النفيسة، سواء تلك المترجمة عن اليونانية أو تلك المؤلفات الخلاقة التي كانت نتيجة البحث العلمي والقراءات الواسعة والمعمقة للعلم المبحوث، حتى جاءنا مستشرق، أو بالأحرى مستغرب، مرموق هو البروفسور ديمتري غوتاس (٢) الذي قدم لنا رأياً جديداً في كتاب جدير بالقراءة يتحدث فيه عن جميع جوانب حركة الترجمة العربية – الإسلامية وعلاقتها بالفكر اليوناني القديم، وبخاصة في العصر العباسي الأول. وقد توصل في دراسته الشاملة والمعمقة الى نتائج خطرة تتمثل في النقاط الآتية:

أولاً: أن حركة الترجمة العربية التي جرت في عهود الخلفاء العباسيين الأولين، كانت حركة ثقافية عامة لا علاقة لها بـ " بيت الحكمة "، أنما كانت حركة اجتماعية فكرية شارك فيها كل من أمكنه ذلك من سكان بغداد، بل تعدتها الى مدن أخرى صارت مراكز للترجمة والثقافة، وقد أسهمت في تلك الحركة، مثل مدن مرو وبخارى ونيسابور.

ثانياً: لقد كان دور " بيت الحكمة " دوراً هامشياً كخزانة كتب، ويصفها الباحث كوتاس كما يلي: "كان مكتبة أسست على أفضل الفرضيات كمكتب رسمي في أيام المنصور على أنه جزء من الأدارة العباسية، وضع على نحو ما كان عند الساسانيين، وكانت وظيفته الأساسية أن يعنى بالأمرين كليهما: نشاط الترجمة من الفارسية الى العربية للتاريخ والثقافة الساسانيين ونتاجهما. وبهذه الصفة فقد "استؤجر" مترجمون قادرون على القيام بهذه الوظيفة، وكذلك مجلدون للقيام بحفظ الكتب. كانت هذه الوظيفة مزدهرة في أيام الساسانيين واحتفظ بها كل أيام هارون الرشيد، أي أيام البرامكة. ويبدو أنه، أضيف إليها في أيام المأمون وظيفة أخرى متصلة بالنشاطات الفلكية والرياضية " (ص ١١٥).

ثالثاً: يذهب الباحث كوتاس بعيداً قائلاً: " من المؤكد أنه لم يكن مركزاً لترجمة الكتب اليونانية الى العربية. أن حركة الترجمة من اليونانية الى العربية لم تكن قط من نشاطات بيت الحكمة " (ص ١١٥).

رابعاً: ومن ثم يؤكد المؤلف ديمتري غوتاس رأيه بأن حركة الترجمة حركة اجتماعية فكرية علمية عامة رعاها كل من كانت له رغبة في العلم والمعرفة من خلفاء ورجال بلاط ورجال دولة الى جماعة من الباحثين أنفسهم (ص ٢٢).

والآن دعونا نناقش الباحث والمستعرب الأمريكي ديمتري غوتاس من خلال قراءة تاريخ التطور الفكري العربي في القرنين الثالث والرابع الهجريين، حينما وصلت حركة الترجمة العربية – الإسلامية الى ذروتها.

في الحقيقة، أذا ما عدنا الى نشاط حركة الترجمة نجد أنها عميقة الجذور في بلاد الهلال الخصيب، وبخاصة في سورية والعراق، التي كانت موطن حضارات تغيرت لغاتها من أكدية الى آرامية، الى يونانية وسريانية، ومن ثم عربية، وأن روح الترجمة كانت سائدة للتعرف على التغيرات الحضارية أو الثقافية للأقوام التي عاشت في تلك البقاع. ويمكن دعم وجهة نظرنا على النحو الآتي:

أولاً: لقد سعت الأقوام التي عاشت في هذه المنطقة من العالم الى الاهتمام بالترجمة تعبيراً عن مشاركة مختلف الأجناس والاثنيات من يونانيين ورومان وسريان وفرس وغيرهم. وقد ازدادت سرعة إيقاع الترجمة في زمن المنصور لتشجيعه المباشر الأطباء والعلماء واهتمامه الشخصي بالترجمة، ولولاه لكانت حركة الترجمة بطيئة ومحدودة بالمتطلبات الدينية والثقافية للمسيحيين السريان والفرس الساسانيين. أما بالنسبة الى الثقافة الفارسية وعلاقتها بحركة الترجمة، فأنها ظلت حتى في زمن المنصور بطيئة ومحدودة اجتماعياً وثقافياً. وقد تحدث الباحث عنها طويلاً، لكنني لم أجد سوى عشرة كتب فارسية قد ترجمت الى الفهلوية أو العربية، وهي لا تساوي ترجمة واحد من مترجمي " بيت الحكمة ". ولذلك نعتقد بأنه لولا أنشاء " بيت الحكمة " ودعوة جميع العلماء والأطباء والمتخرجين في المدارس العليا في سورية والعراق، لما أمكن نقل الثقافة اليونانية، وكذلك على نطاق أقل ترجمة الثقافة السريانية الى اللغة العربية. أذاً كيف تمت الترجمة على نطاق اجتماعي بغدادي؟ ليسمح لنا الباحث أن نتساءل: أين كان المترجمون والعلماء يجتمعون؟ ومن الذي كان يوفر لهم هذا العدد الهائل من المخطوطات اليونانية؟ ومن يعتني بهذا الجمع المثقف من النقلة؟ لم نسمع بوجود أوساط شعبية أو اجتماعية ثقافية أو علمية في بغداد كان يلتقي فيها أبرز علماء الشرق، كما كان يحدث في " بيت الحكمة ". أننا نعتقد بكل الثقة أن نشاط الترجمة كان مركزه " بيت الحكمة " الذي كان جناحاً أو جانباً من قصر الخليفة أو مكاناً ملحقاً بالقصر بشكل مباشر، وكان هذا النشاط يتم أحياناً بمتابعة الخليفة نفسه، وبخاصة بالنسبة الى الرشيد والمأمون.

ثانياً: أما بالنسبة الى تسمية خزانة المنصور باسم" بيت الحكمة " أو إطلاق تعبير " بيت الحكمة " على مركز الترجمة العباسي، فلا نرى أن هذا التعبير منقول من اسم " خزانة كتب الفرس " التي يعتقد الباحث كوتاس أنها كانت تسمى " بيت الحكمة " بل في اعتقادنا أن تعبير " الحكمة " كلمة سائدة في مراكز الثقافة العربية الجديدة، مثل دمشق وبغداد، وربما أيضاً في الحيرة، فالرأي الحصيف والشعر الذي يمثل تجارب من الحياة للشاعر يوصف بـ " الحكمة ". ولعل تعبير " الحكيم " الذي أطلق على الطبيب العربي ليس اعتباطاً، فالطبيب يعتبر أول شخص يمارس العلم والمعرفة التي كانت جديدة على العرب، ولذلك أطلقوا عليه أسم " الحكيم " أي العالم. والكلمة شائعة في الأوساط المثقفة السريانية والعربية قبل العصر العباسي. هذا اضافة الى أن مدرسة الإسكندرية الثانية التي أدارها بعض العلماء الرومان الذين قبلوا المسيحية قد أطلقوا عليها أسم " مدرسة الحكمة " منذ منتصف القرن الرابع الميلادي. ولقد درس الباحث المعروف آرثر كرستنسن التاريخ والثقافة الساسانيتين في إيران، فلم يذكر لنا أن المكتبات الفارسية كانت تسمى " بيوت الحكمة " (٣). وحتى أن رواية سطو الأسكندر الأكبر على مكتبة ملوك الفرس حينما أحتل عاصمتهم برسيبوليس (اكباتانا)، ومصادرة مجموعتها، ونقلها الى أثينا لترجمتها، لم تشر الى أن خزانة الكتب الملكية كانت تدعى " بيت الحكمة "، علماً بأن الرواية مكررة في معظم الكتب الزرادشتية الأساسية، مثل افستا ودنكارد وغيرهما.

ثالثاً: مما يعزز وجود " بيت الحكمة " كمركز للترجمة أن ابن النديم ربط نقل العلوم القديمة بحلم المأمون. وخلال روايته ذكر بشكل عفوي أن الخليفة أخرج جماعة من النقلة كالحجاج بن مطر، وابن البطريق وسلما صاحب بيت الحكمة، وغيرهم، ثم عاد وروّاها بشكل آخر، فهل كان سلما مجرد أمين لخزانة الحكمة لدى المأمون؟ وكيف يأمر بنو شاكر المنجم (محمد وأحمد والحسن) حنين بن أسحق بالذهاب الى بلاد الروم لجلب التراث اليوناني القديم (٤)؟ وهل كان هذا العمل الجبار نشاطاً اجتماعياً لمجموعة من المثقفين أو المترجمين وحسب؟ ونحن نتساءل أيضاً كيف استدعى الخليفة المتوكل حنين بن أسحق حينما أراد أن يختبر إخلاصه بالسرعة والتو، إذ لم يكن جالساً في حجرته يؤلف أو يترجم قريباً من ديوان الخليفة؟

رابعاً: يشير الباحث كوتاس الى أن الترجمة الى اليونانية ليست من مهمات " بيت الحكمة "، بل هي نشاط اجتماعي عام، بينما نلاحظ متابعة الخليفة المنصور الذي اهتم شخصياً بنقل الكتب اليونانية، وكذلك الرشيد الذي أرسل يوحنا بن مأسويه ومجموعة من المترجمين لجلب الكتب القديمة، كما نشير الى حلم المأمون بأرسطو، تعبيراً عن شدة اهتمامه بأرسطو والفلسفة اليونانية وتشجيعه حركة الترجمة.

خامساً: أذا كانت هناك أكثر من وجهة نظر بشأن نشاط " بيت الحكمة " في ما يتعلق بترجمة التراث اليوناني، فيا ترى، ما رأي الباحث كوتاس بالنسبة الى ما تحقق من نتاجات فكرية جليلة لمئات الكتب التي كانت تؤلف بتطلعات جديدة إبداعية في مختلف العلوم والثقافات؟ تلك التي أنتجتها العقول التي عملت في " بيت الحكمة " من علماء وأطباء وفلاسفة، أمثال أبي يوسف يعقوب الكندي الذي وثق له أبن النديم أكثر من ٢٠٠ كتاب في الفلسفة والمنطق والرياضيات والموسيقى والفلك والطب وغيرهما (٥). فلا يعقل أن يؤلف كاتب واحد كل هذه المصنفات من دون أن يتاح له مركز مشع في الثقافة والعلم ينهل منه أو يحاور علماءه أمثال الرازي ويوحنا بن مأسويه والخوارزمي وثابت بن قرة وغيرهم، هؤلاء الذين بدأوا مترجمين في " بيت الحكمة " ثم بعد عقد أو أكثر استطاعوا أن يضعوا أسسا ثقافية وعلمية لبناء حضارة جديدة هي الحضارة العربية – الإسلامية.وأخيراً نقول أننا وجدنا في " بيت الحكمة " جمعاً من العلماء والأطباء والمهندسين والفلكيين من أثنيات وأديان مختلفة، الأمر الذي يمثل أعلى مستوى للتفاهم الحضاري. ولقد أشعلت نشاطات " بيت الحكمة "، بتشجيع منقطع النظير من الخلفاء العباسيين الأوائل، روح المنافسة بين جميع العلماء وعززت البحث العلمي ربما أول مرة في تاريخ الإنسانية.

المصادر

❖ ديمتري غوتاس
الفكر اليوناني والثقافة العربية: حركة الترجمة اليونانية – العربية في بغداد والمجتمع العباسي المبكر (القرن الثاني – القرن الرابع هـ/ القرن الثامن – القرن العاشر م) ترجمة وتقديم نقولا زيادة (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣). ٣٦٤ ص.

١-أجمع كثير من المؤرخين العرب أنه من الراجح أن تأسيس بيت الحكمة قد جرى في عام (٢١٨ هـ/ ٨٠٠ م) تقريباً.

٢-ديمتري غوتاس (Dimitri Gutas) أستاذ اللغة العربية وآدابها في جامعة ييل الأمريكية له أربعة مؤلفات عن قضايا حركة الترجمة العربية والثقافية العربية

٣- آرثر كريستنسن، إيران في عهد الساسانيين، ترجمة يحيى الخشاب، راجعه عبد الوهاب عزام (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٨)، ص ٣٦٥-٤٢٥ و٥٩٩ .

٤-أبو الفرج محمد بن أسحق بن النديم، الفهرست، تحقيق جوستاف فلوجل (بيروت: مكتبة خياط، ١٩٦٣)، ص ٣٣٩-٣٤٠ و٥٣٨ .

٥-المصدر نفسه، ص ٣٥٧-٣٦٥ .

مفهوم المواطنة في الدستور العراقي

د. عماد علو
اكاديمي

المقدمة

تعرض مفهوم المواطنة في العراق لغموض كبير وتشويه وتحريف عن معانيه ومدلولاته التي تترتب عليها واجبات عديدة وحقوق مختلفة. وكانت الممارسات السياسية للحكومات التي حكمت العراق وراء هذا الانحراف والتحريف في مفهوم المواطنة والمواطن في العراق المعاصر. وعندما دفعت الولايات المتحدة الامريكية ومن تحالف معها من القوى الدولية والاقليمية جيوشها لاحتلال العراق في نيسان ٢٠٠٣ ومانجم عن هذا الاحتلال من تدمير للبنية التحتية للدولة العراقية وتقويض لمؤسساتها تأثر مفهوم المواطنة بما تمخضت عنه السياسات التي انتهجتها ادارة الاحتلال في العراق لاسيما بتعميق شقة الخلافات بين ابناء الشعب العراقي نتيجة فرضها ما سمي بسياسة المحاصصة الطائفية وهو ما ادى لاحقا الى تمزق النسيج الاجتماعي العراقي لينعكس ذلك سلبا على شعور العراقيين عامة بالمواطنة نتيجة اسباب عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية وقانونية. وقد نتج عن ذلك حالة من التخلف الاجتماعي في تفاعل المواطنين إيجابيا مع سلطات القانون اي مؤسسات الدولة الجديدة التي لم تحقق نجاحا واضحا في خلق حالة من التعايش والتوافق في آن واحد بين حق الإنسان في الحرية الفردية التامة مع ضرورة الاتحاد والاندماج التام للجميع في المجتمع العراقي. نتيجة لتباطوء واضح في تحديد ووضع ملامح المعايير القانونية التي تقوم عليها حالة الاندماج والاتحاد بين عناصر مركبات هذا المجتمع المتنوع الأعراق والمعتقدات.

ومما لا شك فيه ان تحديد مفهوم المواطن العراقي وماهي حقوقه وواجباته مسألة لابد من ان تكون لها اسبقية اولى في بناء دولة القانون.

المواطن من هو؟

إن تحديد مفهوم المواطن تعبر عنه الممارسات السياسية للدولة وكيفية نظر النظام السياسي الذي تقوم عليه الحكومة للمواطن من ناحية الحقوق والواجبات. حيث ان من أولويات حقوق الإنسان هو نقل المواطن إلى وضعه الطبيعي ككائن بشري بغض النظر عن عرقه ومعتقداته، ثم بعد ذلك أن تقدم له المساحة الضرورية للتعبير عن ذاته ووجوده بكامل أخلاقية الحرية ومقوماتها الفلسفية والسياسية. ولا شك في أن يتأكد ذلك عندما يتم بناء المجتمع ضمن الضوابط القانونية، وحينما تجعل هذا البناء يصب في خدمته. وينتج عن ذلك أن تصبح قيادة أنشطة الدولة واتجاهها لمصلحة المجتمع الذي يكونه مجموع المواطنين. ومن جهة أخرى، يجب أن يبقى المواطن في قلب القرارات السياسية لنظام الدولة. ثم لهذا المواطن الحق في أن يعطي حكمه في كل مراحل بناء المجتمع وان يقرر بحرية مطلقة ما يخدم حركة وفعاليات وحدة المواطنين. عند هذه الحالة يمكن اعتماد المبدأ الدستوري الذي يقضي بأن المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات أمام القانون.

مقومات المواطنة

أن المقومات العامة التي تحدد أركان هوية المواطن هي باختصار مايأتي :

١- الولاء: هذه العلاقة تبدو بلا شك ذات طابع سياسي تعبر عن علاقة ولاء أو تبعية للدولة. وفي الواقع فإنها علاقة شخصية أبدية للفرد مع دولته ذات السيادة على كل شيء والتي تفرض عليه قدراً كبيراً من الالتزامات أهمها التزام الولاء أو الإخلاص باعتباره شخصاً معنوياً من أشخاص القانون. ويعبر عن هذه العلاقة بالالتزام بأداء الخدمة العسكرية والدفاع عن الوطن. وفي المقابل تلتزم الدولة بتأمين حماية المواطن اقتصاديا واجتماعيا وأمنيا ...وكذلك حقه في الحماية الدبلوماسية في الخارج.

٢- الانتماء: وإنها تعني انتماء وتبعية كل فرد لمجموعته التي تؤلف الشعب. وفي هذه الجماعة يستبعد وجود الأجنبي الذي لا يتمتع بما يوجد من قوانين وأنظمة خاصة. ويعتمد مفهوم الانتماء على معيار مسقط الرأس، أي رابطة الأرض الذي يتحد بعلاقة انتماء للسيادة القومية للشعب او الامة ضمن رقعة محددة من الارض هي الوطن. وهناك مفهومان لتحديد الانتماء الى الوطن الاول يعتبر ان وجود الوطن يسبق وجود الأفراد.وهذا يعني ان المواطنة تكتسب بالوراثة نتيجة تحقق معيار البنوة الذي يقوم على رابطة الدم. وتتبنى هذا المفهوم في تكييف من هو المواطن، كثير من الدول حديثة الاستقلال خاصة تلك التي كافحت كثيرا من اجل التحرر الوطني وسعت الى تحقيق ما يسمى بالدولة القومية. اما المفهوم الثاني فهو المفهوم الاكثر حداثة ويتماشى مع مخرجات وطروحات العولمة. الروابط الموضوعية التي تعبر عن رغبة وحب الانتماء لهذاهو المفهوم الذي يعتبر إن الوطن لا يوجد إلا من خلال قناعة الأفراد الذين يشكلون تركيبته الاجتماعية. فهو وطن لمجموعة غير منغلقة جاهزة لاستقبال كل من يشترك معها بهذا الوطن و بإرادة حرة لهذا الاختيار. اي بعبارة ادق أن تقوم حقوق المواطنة على فعل يثبت رغبة وموافقة ذات العلاقة بفعل معين كحالة الولادة أو الإقامة الدائمة في ذلك البلد، ويلعب العامل الاقتصادي دورا واضحا في اعتماد بعض الدول للمفهوم الثاني.

وعليه يمكننا الاستنتاج، ان أساس مفهوم المواطن يقوم في الواقع على أساس مقدار توفر الروابط الموضوعية بين الفرد والدولة والتي يمكن ان تتحقق من خلال معايير متنوعة مثال ذلك حالة البنوة، الولادة، متابعة الدراسة، الإقامة أو الخدمة العسكرية.

المواطنة في الدستور العراقي

يتميز المجتمع العراقي بالتنوع في الأعراق والمعتقدات وعليه كان لابد من تنوع المعايير عند تحديد من هو المواطن العراقي. ولقد كان ثابتا منذ تأسيس أول دولة عراقية في بداية القرن الماضي عام ١٩٢١ بيان أسس التمتع بمفهوم المواطن العراقي وتحديد معايير انتمائه للوطن سواء كان ذلك بموجب الولادة من أبوين عراقيين أو ضمن معيار الإقامة الدائمة طبقا لشروطها كما تم ذكرها في أول دستور للعراق عام ١٩٢٥ إلا أن هذه المعايير كانت عرضة لتقييم السلطات الإدارية العامة أو تعليق العمل بها أو إلغائها من قبل سلطات أنظمة الحكم المتعاقبة بعد عام ١٩٦٣ لأنها اعتمدت دائما في تقييم السند الشرعي للمواطن العراقي على معيار التبعية السياسية والولاء، ولذلك فقد تعرض مفهوم المواطنة الى الكثير من التشويه والغموض مما الحق الضرر البالغ بالشعور الوطني لدى شرائح واسعة ومهمة من العراقيين على مختلف اعراقهم و معتقداتهم، حيث يرى عدد من المراقبين ان هذه الحالة قد تكون احد الاسباب الموضوعية التي ادت الى ما آلت اليه الامور قبل وبعد نيسان ٢٠٠٣، حيث كان لابد لاي نظام دستوري ديمقراطي من تكريس ثوابت الدولة الأساسية وفي مقدمتها مبادئ تحديد خواص كيان المواطن العراقي وتوفير الوسائل القانونية لحمايتها. وهذه هي من أولويات وضع حقوق الإنسان العراقي موضع التنفيذ بعد أن تم التجاوز عليها أو حتى إلغائها من كثير من المواطنين.

واذا كانت تسمية المواطن موحدة وجامعة لكل الأعراق والديانات التي يتركب منها المجتمع العراقي فقد اخفق الدستور العراقي الجديد في تعميق وتطوير الشعور بالمواطنة عندما ذكر الأعراق بأسمائها وعقائدها مما قد يوحي بان صيغة المواطن قد تختلف من عرق او معتقد لاخر بسبب اختلاف هذه المعايير. كما تناول الدستور العراقي الجديد في الباب الثاني الحقوق والحريات في المادة ١٨ صيغة المواطنة حين عرف العراقي بانه كل من ولد لأب عراقي او لأم عراقية. وهذا يختلف عما كان معمولا به في الدساتير العراقية السابقة ويؤشر ميلا نحو المفهوم يتماشى مع الطروحات الحديثة التي تتبنى مفهوما يعتبر إن الوطن لا يوجد إلا من خلال قناعة الأفراد الذين يشكلون تركيبته الاجتماعية. فهو وطن لمجموعة غير منغلقة يرتبط افرادها ببعض الروابط الموضوعية التي تعبر عن رغبة وحب الانتماء لهذا الوطن و بإرادة حرة لهذا الاختيار. وعليه فقد استند التكييف القانوني للمواطن العراقي إلى تنوع وقائع نشأة المجتمع سواء كان هذا قائما على معيار البنوة من أبوين عراقيين أو من أحدهما، أي استنادا إلى رابطة الدم، والذي هو في الواقع لا يمكن فرزه نظرا لتمازج الأعراق وقدمها في هذا المجتمع، والتي تعبر عن انتماء واقعي في المشاعر والمصالح المشتركة مع المجتمع العراقي وهي تستند في الوقت نفسه إلى التصاق الإنسان بهذا المجتمع وإرادته الحرة في الاختيار أن يكون مواطنا في هذا الوطن.

الجنسية العراقية

الجنسية العراقية هي الاطار القانوني للمواطنة، فقد اعتبر الدستور العراقي الجديد ان الجنسية العراقية حقٌ لكل عراقي، وهي أساس مواطنته وان كل من يحمل الجنسية العراقية يعد مواطنا عراقيا وتعطيه مواطنته الحقوق والواجبات كافة وتكون مواطنته أساسا لعلاقته بالوطن والدولة . الا ان الدستور العراقي وقع في تناقض واضح عندما اجاز في الفقرة رابعا من المادة ١٨ تعدد الجنسية للعراقي، وعلى من يتولى منصباً سيادياً او امنياً رفيعاً فعليه التخلي عن اية جنسية اخرى مكتسبة، وهذا تشكيك واضح في ولاء العراقيين الذين اكتسبوا جنسيات بلدان اخرى، كما ان هذا الموضوع يتناقض مع واحدة من اهم مقومات المواطنة الا وهي الولاء للوطن، إضافة الى ذلك فان هذه الفقرة تتناقض بشكل واضح ايضا مع المواد ١٤ و١٧ من الفصل الاول من الباب الثاني نفسه والتي تتناول قضايا التساوي امام القانون دون تمييز بين اي مواطن عراقي على اساس العرق او الدين او المعتقد وتكافؤ الفرص للعراقيين. وعليه كان لابد للدستور من ان يكون واضحا ودقيقا في تحديد صفة المواطنة بحيث تقتصر على من يختار الانتماء الى وطن واحد هو العراق و لا تمنح تلك الصفة لمن يحمل جنسية بلد آخر اي ان ولاءه وانتماءه اختيارياً وقانونيا يكون للبلد الذي يحمل جنسيته لما لهذا الموضوع من تبعات واشكاليات قانونية معقدة لا تتحمل تبعاتها الحالة التي يعيشها المجتمع العراقي اليوم. كما وحظر الدستور العراقي بشدة إسقاط الجنسية العراقية عن العراقي بالولادة لأي سببٍ من الاسباب، ويحق لمن اسقطت عنه طلب استعادتها.

الخاتمة

ان التركيز والتثقيف على تعميق مفهوم المواطنة في خضم الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق اليوم اصبح مطلبا ملحا لتعميق الاتجاه الساعي الى تحقيق المصالحة الوطنية والبناء على مشروع وطني يتجاوز الخلافات والمصالح الحزبية الضيقة لجهة إقامة دولة القانون التي تعتبر هي الضمانة الوحيدة في صيانة الحقوق الأساسية للمواطنين العراقيين وتعميق وتغليب الشعور بالمواطنة على الشعور باي انتماء او ولاء آخر لأن ذلك هو الشرط الوحيد في منح الحرية التامة وتحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين العراقيين دون تمييز. وحتى يتمكن المواطن العراقي من الشعور بوضعه الطبيعي في المجتمع العراقي الامر الذي يمكنه من اداء دوره الوطني داخل هذا المجتمع بما يعزز انتماءه وولاءه إلى هذا الوطن، تتحمل السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) مسؤولية تامين الاليات الكفيلة باحترام كرامة وحقوق الانسان العراقي وبما يشعره بمواطنته في هذا البلد. نقصد بتلك الآليات تامين الخدمات الاساسية للمواطنين وتساويهم امام القانون وتكافؤ الفرص في التعليم والعمل والخدمات. كما ان تشريع قانون الخدمة العسكرية الالزامية في اطار استراتيجية جديدة لبناء القوات المسلحة العراقية سيسهم بلا شك في تعزيز المواطنة وممارستها لجهة اعادة بناء اللحمة الوطنية العراقية على اساس الشعور بالمواطنة والانتماء والولاء للوطن.

في اعدادنا القادمة

❖ عبدالله المدني يكتب:

مدن لا تعرف الشيخوخة

❖ د. رضا الموسوي يكتب:

دور القدرات العقلية في العمية التربوية

❖ فيصل عبد الحسن يكتب:

سامي زبون .. الشاب الضاحك الذي افترسه الاخ الاكبر